

اصلاح الازهر

مذكرة الأستاذ الأكبر الشيخ المراغى شيخ الجامع الأزهر

أوجب الدين الاسلامى على أهله أن تختص طائفة منهم بحمله -
وتبليغه الى الناس (فلولاً نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا فى الدين
ولينذروا قومهم اذ رجعوا اليهم لعلهم يحذرون) وأوجب الله على نبيه صلى الله
عليه وسلم أن يدعو الناس إلى السبيل الموصلة اليه (ادع الى سبيل ربك
بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن) وقواعداً للعلماء كعلم متفقه على
وجوب السعى إلى نشر الدين واقتناع العباد بصحته وعلى وجوب حمايته من نزعات
الاحاد وشبه المضلين .

وفى الكتاب الكريم آيات كثيرة تحث على النظر فى الكون وعلى فهم
مافيه من جمال ودقة صنع ، وقد لفت النظر إلى ما فى العالم الشمسى من جمال
باهر وصنع محكم ، ولفت النظر إلى ما فى الحيوانات من غرائز تدفعها إلى الصنع
الدقيق والاعمال التى لها غايات محدودة ، وأشار إلى سير الاولين . وحث القرآن
على العلم وفاضل بين العلماء والجهال وأعمال السلف الصالح ، وسير العلماء لا تدع
شبهة فى أن الدين الاسلامى يطلب من أهله السعى إلى معرفة كل شىء فى الحياة .
وقد تولى سلف علماء الأمة القيام بهذه المهمة على أحسن وجه وأكملها
نخافوا تلك الثروة العظيمة من المؤلفات فى جميع فروع العلم ، ودرسوا أصول
المذاهب فى العالم ودرسوا الديانات ودرسوا الفاسفة على ما كان معروفاً فى زمانهم ،
وكتبوا المقالات فى الرد على الفرق ، وكانت للعقل عندهم حرمة وله حرية التامة
فى البحث . وكان الاجتهاد غاية يسعى اليها كل مشتغل بالعلم متفرغ له .
ولكن العلماء فى التمر ون الاخيرة استكانوا إلى الراحة وظنوا أنه لا مطمع لهم فى

الاجتهاد فاقنلوا أبوابه ورضوا بالتقليد وعكفوا على كتب لا يوجد فيها روح العلم وابتعدوا عن الناس فجهلوا الحياة وجهلهم الناس وجهلوا طرق التفكير الحديثة وطرق البحث الحديث وجهلوا ما جد في الحياة من علم وما جد فيها من مذاهب وآراء فاعرض الناس عنهم ونقموا بهم على الناس فلم يؤدوا الواجب الديني الذي خصصوا أنفسهم له وأصبح الاسلام بلا جملة وبلا دعة بالمعنى الذي يتطلبه الدين .

في الدين الاسلامي عبادات وعقائد وأخلاق وفقه في نظام الاسرة وفقه في المعاملات ؛ مثل البيع والرهن وفقه في الجنايات وقد عرض الدين الاسلامي لغيره من الأديان وعرض لعقائد لم تكن لاهل الأديان، وأشار إلى بعض الأمور الكونية في النظام الشمسي والمواليد الثلاثة من جماد ونبات وحيوان .

وقد هوجم الاسلام أكثر من غيره من الديانات السابقة : هوجم من أتباع الأديان السابقة ، وهوجم من ناحية العلم ، وهوجم من أهل القانون . لهذا كانت مهمة العلماء شاقة جدا تتطلب معلومات كثيرة . تتطلب معرفة المذاهب قديمها وحديثها ؛ ومعرفة مآل الأديان السابقة ومعرفة ما يجد في الحياة من معارف وآراء ، ومعرفة طرق البحث النظري وطرق الاثناع وتتطلب فهم الاسلام نفسه من نواحيه الأولى فهما صحيحاً ، وتتطلب معرفة اللغة وفنونها وآدابها وتتطلب معرفة التاريخ العام وتاريخ الأديان والمذاهب وتاريخ التشريعات وأطواره وتتطلب العلم بقواعد الاجتماع .

والأمة المصرية أمة دينها الاسلام فيجب عليها وهي تجاهر بذلك أن ترقى تعليمه ليرقى حملته ويكونوا حفاظاً ومرشدين يدعون الناس اليه

ولا يوجد دواء أنجح من الدين لا صلاح أخلاق الجماهير ولا العامة تتلقى أحكام الدين والأخلاق الدينية بسهولة لا تحتاج إلى أكثر من واعظ هاد حسن الأسلوب يجذب إلى

الفضيلة بعمله وبحسن بصره في تصريف القول في موضعه ولذلك كان الدعاة الى الفضيلة قد تناوحدوا ياجتأرون الى الاديان يتخذونها وسائل للاصلاح ، بل أن كل دعاة المذاهب السياسية وحملة السيوف لم يجدوا بداً من الرجوع الى الاديان وصبغ دعواتهم بها ، كل ذلك لان حياة المجتمعات لاتدين لنوع من أنواع الاصلاح الا اذا صبغ بصبغة دينية يكون قوامها الايمان .

والامة المصرية ، بل والامم الشرقية جمعاء ، تدهورت أخلاقها فضعفت لديها ملكات الصدق والوفاء بالوعد والشجاعة والصبر والاقدام والحزم وضبط النفس عن الشهوات ، وضعفت الروابط بين الجماعات فلم يعد الفرد يشعر بالآم الآخرين ومصائبهم . وقد أثرت الحياة الفردية في حياة الجماعة أثرها الضار فانحطت منزلة الامم ورضيت من المكانة باصغر المنازل .

وقد أرى ان الامة المصرية وهي تريد النهوض والمجد وتتطلع الى حياة سياسية راقية يجب عليها أن تتذكر دينها وتلتفت الى حملة ذلك الدين فتصلح وترقى تعليمهم وتضعهم في المكانة اللائقة بالمرشدين ، والتي يجب أن يكون عليها حماة الدين . اما اهل هذه الناحية والسعي الى ترقية النواحي الاخرى من حياة الأمة فلا أرى أنه يوصل الى الغرض المقصود فانخلق هو العمود الفقري للامم لا يمكنها أن تنهض بغيره وأسهل طريق لتكوينه هو طريق الدين اذا صلح تعليمه وهذب دعائه

واقدر كان الازهر ، مصدر أشعة نور العلوم الدينية والعربية وغيرها الى البلاد الاسلامية وقد أصابه ما أصاب غيره في الشرق من خمول وضعف فيجب على الامة المصرية وهي تحمل راية الامم الاسلامية أن تنقي هذا المصباح (الازهر) من الاكدار وأن توجد له جهازاً قوياً يستمد نوره منه على طريقة تتناسب مع ما يجد في العالم من أطوار في العلم وفي التفكير وفي الحوار والتخاطب وفي طرق الاستدلال والبحث ، والدولة تنفق على الازهر قدراً عظيماً من المال لا تستطيع أن تمنعه عنه

ولا تستطيع أيضاً أن تافى الأزهر وما يتبعه من معاهد لتوجد بدلها معاهد أخرى
فالحاجة إلى إصلاح الأزهر واضحة لا تحتمل نزاعاً ولا جدلاً

وإنى أقدر مع الأسف أن كل المجهودات التي بذلت لإصلاح المعاهد منذ عشرين
سنة لم تعد بفائدة تذكر في إصلاح التعليم وأقرر أن نتائج الأزهر والمعاهد تؤلم كل
غيور على أمته وعلى دينه . وقد صار من الحتم لحماية الدين لا لحماية الأزهر أن
يغير التعليم في المعاهد وأن تكون الخطوة إلى هذه جريئة يقصد بها وجه الله
تعالى فلا يبالي بما تحدثه من ضجة وصر ينج فقد قرنت كل الاصطلاحات العظيمة
في العالم بمثل هذه الضجة .

يجب أن يدرس القرآن دراسة جيدة ، وأن تدرس السنة دراسة جيدة
وأن يفهما على وفق ما تتطلبه اللغة العربية فقهها وأدبها من المعاني وعلى وفق
قواعد العلم الصحيحة وأن يبتعد في تفسيرهما عن كل ما أظهر العلم بطلانه وعن كل
مألا يتفق وقواعد اللغة العربية .

يجب أن تهذب العقائد والعبادات وتنقي مماجد فيها وابتدع وتهذب العادات
الإسلامية بحيث تتفق والعقل وقواعد الإسلام الصحيحة .

يجب أن يدرس الفقه الإسلامي دراسة حرة خالية من التعصب لمذهب وأن
تدرس قواعده مرتبطة بأصولها من الأدلة وأن تكون الغاية من هذه الدراسة
عدم المساس بالأحكام المنصوص عنها في الكتاب والسنة والأحكام المجمع
عليها والنظر في الأحكام الاجتهادية لجعلها ملائمة للعصور والامكنة والعرف وأمزجة
الأمم المختلفة كما كان يفعل السلف من الفقهاء .

يجب أن تدرس الأديان ليقابل ما فيها من عقائد وعبادات وأحكام بما هو
موجود في الدين الإسلامي ليظهر للناس يسره وقدره وامتيازاه عن غيره في مواطن
الاختلاف ويجب أن يدرس تاريخ الأديان وفرقها وأسباب التفرق وتاريخ الفرق
الإسلامية على الخصوص وأسباب خلافها

يجب أن تدرس أصول المذاهب في العالم قديمها وحديثها وكل المسائل العلمية في النظام الشمسي والمواليد الثلاثة مما يتوقف عليه فهم القرآن في الآيات التي أشارت الى ذلك .

يجب أن تدرس اللغة العربية دراسة جيدة كما درسها الاسلاف وأن يضاف الى هذه الدراسة دراسة أخرى على النحو الحديث في بحث اللغات وآدابها .
يجب أن توجد كتب قيمة في جميع فروع العلوم الدينية واللغوية على طريقة التأليف الحديثة وأن تكون الدراسة جامعة بين الطرق القديمة (في عصور الاسلام الزاهرة) والطرق الحديثة المعروفة الآن عند علماء التربية وعلى الجملة يجب أن يحافظ على جوهر الدين وكل ما هو قطعي فيه محافظة تامة وأن تهذب الاساليب وويهذب كل ما حدث بالاجتهاد بحيث لا يبقى منه الا ما هو صحيح من جهة الدليل كل ما هو موافق لمصلحة العباد .

يجب أن يفعل هذا لاعداد رجال الدين لان رسالة النبي صلى الله عليه وسلم عامة ودينه عام . ويجب أن يطبق بحيث يلائم العصور المختلفة والامكنة المختلفة وان لم يفعل هذا فانه يكون عرضة للنفور منه والابتعاد عنه كما فعلت بعض الامم الاسلامية وكما حصل في الامة المصرية نفسها اذ تركت الفقه الاسلامي لانها وجدته ، يحالته التي أوصاه اليها العلماء غير ملائم ، ولو أن الامة المصرية وجدت من الفقهاء من جارى أحوال الزمان وتبدل العرف والعادة وراعى الضروريات والخرج لما تركته الى غيره لانه يرتكن الى الدين الذي هو عزيز عليها

ولست أنسى أن هذه الدراسة التي اسلفت بيانها دراسة شاقة تحتاج الى مجهود عظيم وتحتاج الى رجال والى مال يكافأ به العاملون ، ولكن سمو المطلب يحملنا على تذليل كل عقبة تقف في طريقه وتوجب علينا السخاء والبذل لاننا نريد اصلاح أعز شيء على نفوس الجماهير ونريد بهذا الاصلاح تقويم هذه الامة ونهوضها .

وليس من السهل أن يكلف شخص وحده بهذه الدراسة على اختلاف أنواعها بل من الواجب أن يفكر في طريقة التقسيم وجعل الدراسة أقساماً وأنواعاً متميزة. وبعد هذا أستطيع أن أضع أساساً اجمالياً للنظام الذي أبغى أن يكون عليه الأزهر والمعاهد الدينية .

١ - يجب أن يقسم التعليم الديني إلى قسمين : قسم يحدد عدد تلاميذه وترتب درجات التعليم فيه وتبين لهم حقوقهم والواجبات التي تراد منهم والأعمال التي تسند إليهم من أعمال الدولة ، وهذا هو القسم الذي سيكون موضع العناية ومكان الرجاء والامل : وقسم لا يحدد عدده ولا ترتب درجات التعليم فيه ولا يكون له شيء من الحقوق في أعمال الدولة ، وإنما الغاية من وجوده هي سد حاجة من يريد التعمق في دينه ومعرفة اللغة العربية ليخرج من الجهالة إلى نور العلم ويقنع بالعلم نفسه . وتوضع لهذا القسم نظم لا يقصد منها أكثر من مراقبة الاخلاق ومن تعليم أفرادها تعليماً صحيحاً بعيداً عن العقائد الفاسدة . موصلًا إلى روح الدين . موصلًا إلى خلق قويم والقسم الأول يجعل درجات التعليم فيه ثلاثاً فيكون ثلاثة أقسام

١ - القسم الأول مدته خمس سنوات

٢ - » الثانوى » » »

٣ - » العالى » » »

والتعليم في الاثنين الأولى والثانوى يكون عاماً على مثال التعليم في المدارس الأميرية ويعلم فيهما كل ما يعلم في المدارس الأميرية ما عدا اللغات ، وتعلم فيهما علوم الأزهر الأصلية بالتدرج المؤهل للدخول إلى الأقسام العالية تعليماً لا يكون قوامه حفظ الدروس وإنما يكون قوامه فهم العلم والمران على البحث والتدليل وتربية الملاكات . وقد يلاحظ أن المدة لا تحمل علوم الأزهر وتعليم ما يدرس في المدارس الأميرية ؛ ولكن هذه الملاحظة تزول إذا لوحظ أن الطالب في المعاهد يؤخذ في سن عالية عن سن التلميذ في المدارس الأميرية ، ويغلب أن يكون

ألم بكثير من المعلومات في المدارس الأولية، وأن يكون حافظاً للقرآن فاستعداده
وسنه يسمحان بأن يحتمل هذا المقدار الذي يراد أن يعلمه . على أن الشروط التي
توضع لقبول التلاميذ في القسم الأولى كفيالة بأبعاد من لا يقوى على احتمال هذه
الدراسة ويقسم التعليم العالي الى ثلاثة أقسام:

١- قسم اللغة العربية

٢- قسم الفقه

٣- قسم الارشاد والدعوة

ويجب أن يلاحظ أني حيث اعرض لهذه الاقسام وحيث أبين ما يدرس
فيها فاني أضع رسماً اجمالياً قابلاً للتهذيب وأترك تفصيله الى أن يحين وقت
التفصيل فتؤلف له لجان فنية

أما القسم الأول فتدرس فيه علوم اللغة من نحو وصرف ووضع وعلوم البلاغة
وأدب اللغة العربية وتاريخ الآداب وعلم النفس والتربية ؛ ويعلم التلاميذ فيه
بعض اللغات التي لها اتصال وثيق باللغة العربية ؛ ويدرس فيه الكتاب والسنة
من حيث اتصال اللغة العربية بهما ومن حيث اتصالهما بآدابها

وأما القسم الثاني فيدرس فيه الكتاب والسنة دراسة مفصلة ، وبخاصة
من ناحية الأحكام الفقهية . ويدرس أصول الفقه وتقارن المذاهب الإسلامية
بعضها ببعض مع عرض الأدلة ، ومع التعرض للترجيح من جهة الدليل
والعرف والعادة ومن جهة المصالح العامة وتقارن المذاهب الإسلامية بالتواعد العامة
في أصول القوانين ويدرس تاريخ التشريع الإسلامي وما يلزم للقاضي والمحامي من
نظم القضاء والإدارة وقوانين المرافعات .

وأما القسم الثالث فيدرس فيه المنطق والتوحيد الإسلامي والأخلاق
والفلسفة قديمها وحديثها وتاريخ الأديان والمذاهب مع مقارنتها بالدين الإسلامي
ويدرس أدب اللغة والقرآن والسنة وبخاصة من ناحية طرق الهداية والارشاد .

بعد ذلك انتقل الى الغاية من هذا التعليم النظامي وسأجد نفسى مضطراً
الى شيء من الاطالة في القول :-

عند ما فكرت الحكومة المصرية في انشاء مدرسة دارالعلوم لتخرج أساتذة
اللغة العربية في المدارس الاميرية كان العلماء في الازهر لا يعنون الا بدراسة
القواعد وفلسفتها دراسة نظرية بعيدة عن التطبيق ، وبدراسة الالفاظ وخدمة
عبارات المؤلفين ولا يعنون بالغاية من اللغة ولا بخدمة اللغة نفسها !! يشهد بذلك
أن أسلوب الكتب المؤلفة في تلك الايام بعيد كل البعد عن اللغة ، ويشهد
بذلك أن بعض كبار العلماء ممن شاهدناهم لم يكونوا يحسنون التعبير عن أغراضهم
ولا يزال منهم بقية الى اليوم . وكان العلماء أيضاً لا يدرسون شيئاً من العلوم العامة
كالتاريخ والحساب والهندسة وتقويم البلدان . وكانوا يحافظون على ما هم عليه أشد
المحافظة ولا يرون الخير الا فيما هم فيه ، فلم تكن معلوماتهم العامة ولا طرائق تعليمهم
مؤهلة لتوليهم تعليم النشء في المدارس الاميرية على النحو الحديث .

وعند ما فكرت الحكومة في إنشاء مدرسة القضاء الشرعي كان الازهر على
النحو الذي وصفته وكان فيه علماء يحرمون تقويم البلدان والتاريخ والحساب ،
ويكتبون مقالات في الجرائد ضد هذه العلوم وكان ولاية الامور يشكون من أن
القضاة لا يعرفون الارقام ولا يعرفون طرق التوثيق ولا يعرفون من العلوم العامة
ما يجب ان يعرفه شخص يتولى الحكم بين الناس . وقد بدل الله هذه الاحوال
وأصبح قانون الازهر مشتملاً على ضمني العلوم التي كانت تدرس من قبل ، وأصبح
يدرس فيه التاريخ الطبيعي وتدرس فيه الطبيعة والكيمياء ويدرس فيه الجبر
والهندسة ، وقبل الازهر في قسم تخصص القضاء الشرعي بدروسا في وظائف
الأتضاء بدروسا في التشريع . قبل الازهر يوزن كل جديد وأعدوا أنفسهم له
وزالت كل العقليات التي كانت قبل ولم يبق الا اصلاح طرق التعليم وبإيجاد المعلمين
الاكفاء وتوزيع العلوم على الاقسام توزيعاً صحيحاً . واذا كانت هناك بقية

تعرض الجديد فلم يبق لها من الشأن ما تستطيع معه أن تكون عقبة في طريق الإصلاح .

في الدولة الآن مدارس متعددة لنوع واحد من التعليم . فيها دار العلوم لتعليم اللغة ، وفيها الازهر وكل المعاهد لعلوم اللغة ، وفيها القضاء الشرعي للفقهاء ونظم القضاء ، وفيها الازهر للفقهاء ونظم القضاء . وفيها تجهيزية دار العلوم وفي الازهر اقسام مماثلها .

تنفق الدولة على هذه المدارس جميعها ومن الممكن أن تقتصد في هذه النفقات ومن الممكن أن تضم هذه النفقات بعضها الى بعض وتوحد جهودها لتخرج امثلة أحسن من هذه الامثلة .

في الدولة أشكال مختلفة من العلماء تخرجوا في مدارس مختلفة يحسد بعضهم بعضا وينقم بعضهم على بعض ، ولهذا أثره في افساد الاخلاق لم لا يحملنا هذا كله على التفكير في توحيد الجهود وتوحيد النفقات ونجعل قسم اللغة العربية لجميع مدارس الدولة والازهر . ونخصص فرقة من قسم الفقهاء لتحل محل مدرسة القضاء لتكون ينبوعا للقضاء والمحامين والمفتين وتلغى تجهيزية دار العلوم والقضاء ؟

أول ما يعترضنا في هذا ان مدرسة دار العلوم أنشئت للحاجة اليها وقد حققت لآمال فيها . فلخرجت للذلة علماء أحيوا اللغة العربية وادابها بعد أن كادت تدرس وكأنها من أهم الاسباب لنشر تلك اللغة وتحبيبها الى الناس بينما الازهر ضعف التعليم فيه وأصبح محلا لشكوى الامة وشكوى أهله أنفسهم ، وليس من الحكمة بناء على الامال في الازهر ان نبيت مدرسة محقة الفائدتين وكفيلك الحال في مدرسة القضاء . ولكننا على الرغم من قوة هذه الحاجة يمكننا التغلب عليها بمراعاة ما يأتي :

قد كان الازهر منفصلا عن الحكومة في الماضي انفصالا تلماعلم يكن له بها علاقة الا بمبلغ يسير من الرزنامة كان حقا له عليها ولم يكن للحكومة اشراف عليه

وقد تبدل الحال فصارت ميزانية الازهر الضخمة أكثرها من وزارة المالية و بعضها من وزارة الاوقاف ، وصار لرئيس الدولة حق الاشراف عليه وصار مسئولا عنه أمام البرلمان ، وأصبح من اليسير على الامة والحكومة أن تعرفا فيم تنفق الاموال وبأى شيء تشتغل المعاهد وعلى أى نحو تسير .

ثم اندماج دار العلوم والقضاء سيفضي حتما الى ادخال أساتذة المدرستين فى الازهر والى وجود الصلة التامة بينهم وبين العلماء فهذه السلة التى من شأنها أن توجد تماس الافكار ستنتج نتائجها الحسنة فى احسان الدراسة وستكون هناك عناصر قوية من رجال التعليم فى مجالس الادارة والمجلس الاعلى ، وفى التفتيش على المعاهد . وعلى الجملة ستوجد كل الضمانات التى تطمئن النفوس الى أن المعاهد لا ترجع القهقرى .

هذا الذى قلته مضافا الى توحيد التعليم وتوحيد النفقات وتجانس العلماء فى الدولة من شأنه أن يحملنا على المضى فى هذا الطريق .

وتختص مدرسة القضاء على نظامها الجديد بكلمة لا بد لى من التصريح بها : است أرجو للقضاء الشرعى خيرا من هذه المدرسة على نظامها الجديد وقد كان نظامها منذ انشئت الى سنة ١٩٢٣ خيرا من هذا النظام الجديد .

ذلك اننا حتى اليوم . ليس لنا مراجع فى القضاء إلا تلك الكتب المؤلفة فى القرون الماضية وهى كتب معقدة لها طريقة خاصة فى التأليف لا يفهمها كل من يعرف اللغة العربية وانما يفهمها من مارسها ومن على فهمها وعرف اصطلاح مؤلفيها . وأيضا فان العلوم الشرعية التى يحتاج اليها القاضى مشتبكة يستمد بعضها من بعض ، والاغنى للفقهاء عن تعرف علوم كثيرة ترتبط بالفتنة . ونظام المدرسة الجديد قطع الصلة أو أضعفها بين تلاميذ مدرسة القضاء وبين الكتب القديمة . فالتلاميذ اللذين يتخرجون فى التجهيزية وينقلون الى مدرسة القضاء ليس لهم من المؤهلات ما يمد لهم لتفهم تلك الكتب رالى هضم تلك المعلومات التى وضعت لهم فى البرنامج .

واست أدافع الآن عن الكتب القديمة (بل وأرجو الله أن يمكننا من الاستغناء عنها بإحسن منها) وإنما ادافع عن الموجود الذي قضت الضرورة بوجوده فنحن في حاجة إلى رسل بين القديم والحديث ، وأولئك الرسل يجب أن نعلمهم القديم والحديث ليخرجوا للناس حديثاً جيداً فلا بد لنا من علماء فيهم من القوة ما يستطيعون بها فهم تلك الكتب القديمة ومعرفة تلك الطرائق القديمة ، وفيهم من القوة ما يستطيعون معه تصوير ذلك في أسلوب حديث . ولذلك فإنه يجب أن يراعى في النظام الجديد للأزهر عدم إهمال طريقة الأصلية في البحث وفهم الكتب .

أما المدرسة — على نظامها — منذ انشئت إلى سنة ١٩٢٣ فإنها تستحق الثناء ولا أجد ما أعيبها به . ولكن أستطيع القول بأن تعهد الأزهر والمعاهد بالرقابة وحسن الإدارة يخرج للامة مثل علماء تلك المدرسة أو أحسن منهم . وقد أشير في تقرير لجنة إصلاح الأزهر سنة ١٩٢٣ إلى شيء من المقارنة بين القضاة خريجي الأزهر والقضاة خريجي المدرسة ، ويحسن الرجوع إليه لأنه يفيد فيما نحن بصددده .

وخلاصة ما أسلفته أن تندمج تجهيزية دار العلوم والقضاء ومدرسة دار العلوم في المعاهد ، على أن توضع قواعد ووقية لهذه المدارس بالنسبة لتلاميذها لموجودين فيها الآن .

أما امتيازاتهم فهي كما يأتي : —

علماء اللغة العربية يكونون أساتذة في الأزهر والمعاهد الدينية وفي جميع مدارس الحكومة ومجالس المديرية .

علماء الفقه يكونون أساتذة العلوم الشرعية في الأزهر والمعاهد الدينية وجميع مدارس الحكومة ، وعلماء فرقة القضاة يكونون قضاة ومحامين ومفتين وأساتذة أيضاً :

وعلماء الارشاد والدعوة يكونون أساتذة في الازهر والمعاهد ويكونون
خطباء وأئمة ووعاظا ومرشدين.

أما شهادة القسم الاولى فليس لها شيء من الحقوق إلا تأهيل صاحبها
لدخول القسم الثانوى وأما شهادة القسم الثانوى فتؤهل صاحبها للاقسام العالية
وتؤهله لوظائف الكتابة فى المحاكم الشرعية والمعاهد الدينية .

وقد ينظر بعد فى علاقة هذا القسم وبعض الاقسام العالية بالجامعة
المصرية اذا اراد واحد من حاملى شهادتها دخول الجامعة المصرية فى بعض
اقسامها :

وقد يصح أن يقال : لنضع دار العلوم ومدرسة القضاء تمضيان فى طريقهما
وانصلح الازهر على هذا النحو الذى أشير اليه وليس هناك ضرر فى وجود
مدارس متعددة صالحة غير أن ما أشرت اليه بالنسبة لمدرسة القضاء يحملنا على
عدم السكوت على نظامها الحاضر وما أشرت اليه بالنسبة الى الغاية العظيمة التى
تنشدها من توحيد التعليم وتجانس العلماء ، ومن الفائدة التى تعود على المعاهد
نفسها من ادخال العناصر القوية فى اللغة العربية وهم علماء دار العلوم إلى الازهر
بجعلنا بفضل طريق التوحيد على طريق التعدد

وهناك أمر لا يصح الاغضاء عنه . ذلك أن وجود مدارس دار العلوم والقضاء
وتجهيزية دار العلوم مؤثر فى الازهر والمعاهد من حيث الرغبة فيهما لان نتيجة
الازهر (اذا لم يخرج قضاة ومحامين وعلماء اللغة العربية فى مدارس الحكومة)
تقتصر فى اخراج علماء للمعاهد وخطباء للمساجد وهى نتيجة غير مرغبة ومن
شأنها أن تجعل التعليم الدينى فى المعاهد مقصوراً على بعض الطبقات التى ليس
لها فى الحياة آمال سامية وهذه الطبقات وحدها قد لا تؤمن على هذه الوديمة
وديمة الخلق الدينى والثقافة الاسلامية . ومن الواجب أن لا يغيب عنا ونحن

نتقدم لتهديب التعليم الدينى وتقويم أخلاق الامة أن نشجع الطبقات الراقية على الدخول فى هذه المعاهد لتقوم بما يطلب منها من العناية بالأخلاق

وأمر آخر وهو أن سلب الامتيازات القديمة التى كانت للآزهر من تخرج للقضاة والمحامين وعلماء اللغة العربية يؤثر أمام رأى العام داخل الدولة المصرية وخارجها فى الاقطار الأخرى فى جامعة الأزهر والمعاهد ، ومن واجب الدولة المصرية أن تحافظ على كرامة هذا المعهد القديم وأن ترد له مجده فانه واسطة اتصال وثيق بين الامة المصرية وغيرها من الأمم . وإذا أحسن استخدام هذه الواسطة عادت بفائدة أدبية ذات قيمة على الشعب المصرى .

ومتى تم تنظيم الأزهر وأخذ مكانته فستعود له ثقة الأمم الإسلامية وتطلب منه علماء مرشدين خصوصاً إذا علمت فيه اللغات التى يحتاج إليها المرشد إذا ذهب الى بلد من البلاد الإسلامية .

هذا هو مجمل رأى فى اصلاح المعاهد والتعليم الدينى قد أقدمد حالياً من التفاصيل حتى اذا ما صادف قبولا واتفق على النقاط الاساحية فيه أمكن الشروع فى تأليف اللجان الفنية التى تبحث أجزاء المشروع وأمكن بعد ذلك أن نرجع الى القوانين لاصلاحها .

وقبل أن أختتم كلمتى هذه أشير الى أن من الممكن إيجاد كل الضمانات لحسن سير التعليم فانك بتأليف مجالس الادارة ومجلس الأزهر على وجهه تمثل فيه وزارة المعارف تمثيلاً قويا وبان يكون قسم التفتيش على اللغة العربية والعلوم الحديثة مشتملا على رجال يكون لوزارة المعارف رأى فى اختيارهم ، بل ويمكن أيضاً أن يكون لوزارة المعارف مندوبون لحضور الامتحانات .

ولا بد أيضاً من أن أصرح بان الأزهر لا ينبغي أن يعنى باخراج معلمي المدارس الأولية ، وسننظر فى انتهاء هذه الدراسة الخاصة بالتعليم الاولى .

كما أنه لا بد لي أيضاً من الإشارة الى وجوب الغاء قانون التخصص فقد دلت

التجارب على عقم نتائجها ، ولذلك أسباب كثيرة قد يحسن عدم الافضاء لها
 وأيضاً فإن النظام الذي أشرت اليه وهو نظام تقسيم الدراسة العالية سيضمن
 تخرج علماء لهم تفوق في علوم الاقسام التي يدخلونها .
 وأسأل الله أن يهيئ للازهر والمعاهد طريق الفلاح والنجاح في ظل مولانا
 حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد الاول وأن يوفق رجال دولته الى عمل الخير لهذه
 الطائفة والامة المصرية بجماء .